



الرقابة والرقابة القسرية الموسعة

فيصل دراج

الرقابة نوعان

الحديث عن الرقابة في الشرط العربي عاديّ وشائك في آن. فهو عاديّ لأنه يُعاش بشكل يومي. وهو شائك لأنه يستدعي أسئلة متواترة لا يُمكن الإجابة عنها دائماً؛ ذلك لأنّ إشكال الديمقراطية لا يكون واضحاً إلا في مجتمع ديمقراطيّ، مقدّمه وجوده المسؤولية الوطنية، الغريبة عن أنظمة تُدار بالوكالة (بلغه سمير أمين). ولهذا فإنّ الحديث عن الرقابة في البلدان الفقيرة السيادة ناقصٌ ومبتورٌ دائماً.

يتناول سؤال الرقابة (نظرياً) جوهر العلاقة المتبادلة بين المجتمع والسلطة: فالعلاقة حوارية في شروط الديمقراطية والشرعية، وإكراهية عُنفية في الشروط المغايرة. ومع أنّ كلمة «الرقابة» تتجلى للوهلة الأولى فعلاً إدارياً تقنياً، فما تبدو عليه خادع البراءة، لأنّ معنى الرقابة يُكشف عن جوهر السلطة كلّها. وهذا ما يجعل الحديث عن حرية التعبير والإبداع مجزواً ومُخلاً إنّ لم يُعطف على ما هو خارج الإبداع والمبدعين. بل إنّ المبالغة في طرح قضية «حرية التعبير» يحجب أحياناً أشكال الرقابة الأكثر ظلماً وقسوةً، وهي الأشكال القائمة في صميم الحياة اليومية، إذ ليست الديمقراطية المنشودة تليق بالثقفين وحدهم ولا تجدر بغيرهم!

قلّة يُفكرون مبدأ الرقابة في ذاته، كإجراء قانوني غايته الحفاظ على المصالح الوطنية. فما يُستنكر عادةً هو تمدد الرقابة وعشوائيتها اللذين يحولانها إلى فعل غير وطني يُلغي الإرادات الفردية والجماعية في آن. والسؤال الفعلي ليس الرقابة، بل طبيعة السلطة السياسية التي تُصدر عنها. وبسبب ذلك، تستدعي الرقابة أطروحةً نظريةً أساسيةً تقول إنّ مضمون السلطة يتعين بالمنهج الذي أدّى إلى امتلاك السلطة: فإنّ كان المنهج ديمقراطياً يركن إلى المصلحة الوطنية وأهداف المواطنين، جاءت الرقابة وطنيةً أي ديمقراطيةً؛ والرقابة غير ذلك في أحوال اغتصاب السلطة والوصول إليها بوسائل غير مشروعة.

ذلك أنّ اغتصاب السلطة يُفضي إلى رقابة قهرية موسّعة تجدد الاغتصاب، وذلك حين تحوّل ما هو خارج السلطة إلى كمّ مقموع لا يحق له الكلام. وعندها تُفقد الرقابة معناها، وتندرج في آلية قهرية أكثر تعقيداً، تؤكد المراقب والمراقب جزءاً نمطياً من الحياة اليومية. تستند الرقابة القهرية إلى مبدأ الاتهام الجماعي، الذي يشلّ في الإنسان أشياء كثيرة قبل أن يمنعه عنه حقوق القول والنقد والتعبير. ورقابة كهذه تنتشر وتتسع لتحتضن الرقابة السياسية، والرقابة الأخلاقية، والرقابة الثقافية، والرقابة الجماهيرية... وواقع الأمر أنّ الرقابة الموسّعة تُعلن عن مأساة كبيرة، إذ ترى السلطة في المجتمع عدواً، ويرى المجتمع في السلطة عدواً. وبسبب العداء المتبادل، يكون الإنكار المتبادل قوام العلاقة بين المجتمع والسلطة القهرية.

يقترح الإنكار المتبادل أطروحةً جديدةً تقول: يُكتسح الجهاز السلطوي في الأنظمة غير الشرعية المجتمع، منتهياً إلى مجتمعين غير متكافئين، يحترق أحدهما تأمين الحقوق وإتلاف الواجبات، ويحترق ثانيهما - رغماً عنه - تأدية الواجبات والتنازل عن الحقوق (كحق القول والتعبير). وبسبب لتكافؤ المجتمعين، المحكومين

بإنكار متبادل، يبطل معنى الرقابة مع إبطال معنى القانون. ذلك أن القانون الاجتماعي تعبير عن توافق السلطة والمجتمع، أو عن سلطة يرى فيها المجتمع تنويجاً لإرادته الكلية. يُمكن القول هنا: إن كان القانون مرجع الرقابة في البلدان الديمقراطية، فإن الأشخاص مرجع الرقابة في البلدان المحرومة من الديمقراطية. وبهذا المعنى، فإن اختزال الرقابة من فعل قانوني عقلاني أخلاقي إلى فعل عشوائي مشخص إعلان عن اختزال الدولة إلى سلطة قابلة للاختزال، بدورها، إلى مجموعة من الأشخاص. وفي هذا الاختزال التراتبي تصبح الدولة مجالاً للاستثمار، وتسخر مقوماتها - ومنها القانون وحقوق الرقابة ودلائلها - لصالح السلطة اللاعقلانية، التي تستمر في إلغاء الدولة والقانون والمجتمع.

تشير المقدمات السابقة إلى الرقابة والدولة والسلطة. لكنها تشير أولاً إلى المجتمع السياسي، أو إلى حضور السياسة المجتمعي أو غيابها. بهذا المعنى، تصبح الرقابة مدخلاً إلى الحدأة الاجتماعية، وإلى مجتمع السياسة، وإلى الفضاء الاجتماعي العام الذي يحقق شروط الوعي السياسي. تتعين الرقابة مدخلاً إلى الحدأة لأن حقوق القول والنقد والتعبير لا تنفصل عن حقوق المواطنة. ولعل تعبير مثل «الوطن والمواطنة»، وهي قيم موضوعية لا تحيل على أشخاص، مرآة لإنسان حر يتعرف بحقوقه وبواجباته لا أكثر. ولهذا يتحدد المجتمع السياسي نفيًا للمجتمعات العضوية التي لم تعرف الحدأة، بل تكتفي بمراجع ضيقة قابلة للشخصنة، مثل الأب والعائلة والطائفة والقبيلة. أما الفضاء الاجتماعي الذي يقبل بالسياسة والتسييس، فينطوي على جملة علاقات اجتماعية تؤمن حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية والתרورية.

إن سلطة الرقابة القهرية الموسعة، التي تراقب المجتمع كله ولا يراقبها أحد، تعيد خلق المواطن وحاجاته، أو تعيد خلقه بشكل يُنسى فيه حاجات كثيرة، بما فيها حق القول ومعنى الرقابة. وإذا كان علماء النفس والاجتماع يتحدثون عن الخضوع الميكانيكي الناتج عن سطوة العادات والقسر الاجتماعي، وعن الخضوع الواعي الصادر عن نظام قمعي، فإن أنظمة الرقابة القهرية الموسعة تطمح إلى إلغاء الخضوع الواعي لأنه يذكر بحاجات مفقودة، متطلعة إلى الخضوع الميكانيكي الذي لا يذكر بشيء!

المجتمع يستأنف القمع

يُطرح موضوع الخضوع الميكانيكي موضوع الرقابة الاجتماعية المعممة، الذي يجعل المجتمع يستأنف القمع السلطوي ويكمله. ففي مقابل سلطة قهرية تراقب كل شيء، محددة المسموح والمنوع، تأتي فئات اجتماعية تعارض السلطة ظاهرياً، فتعيد إنتاج مقولات المحلل والمحرم. هكذا تُنتج السلطة رقابة صارمة على كل ما لا يتفق مع مصالحها، وتُسئول - عن طريق القمع والتجهيل - سلطات اجتماعية موازية تراقب كلام الشاعر ولباس المرأة، وتفتش في ثنايا الروايات والقصائد. وفي الحالين هناك بنية رقابية واحدة تُعتبر مرجع الإنسان خارجها، وترى في مرجعه الداخلي وباءً ينبغي استئصاله. والفكرة ذاتها قائمة لدى الطرفين، تؤكد الإنسان المستقل كياناً قاصراً، مخطئاً إن نقد السلطة، ومخطئاً أكثر إن قال ما يجول في صدره. ولأنه قاصر، فعلى السلطة أن تلتفت ما يقول وما يفعل؛ ولأنه مشوب بالرديلة، فعلى سلطات أخرى أن تنظف خياله وترعى لغته وأن تستأصل مخيلته الفاسدة. ليس غريباً، والحال هذه، أن ترى بعض السلطات في رواية الخيال العلمي عملاً شاذاً، وأن ترى في الرواية - عموماً - عملاً مبتدلاً لا إبداع فيه. والمقصود هنا رفض تناول الواقع بصيغة المتعدد؛ ذلك أن السلطة المستبدة ترى الواقع مفرداً، يساوي الواقع الذي تعيشه هي، والذي عليه أن يكون ثابتاً ومتابداً.

يمكن القول، ارتكناً إلى ما سبق، إن انتصار الرقابة السلطوية الموسعة لا يتعين بؤار كل قول نقدي يمس السلطة ويظهر نقصها، بل بإنتاج رقابات اجتماعية موسعة تراقب الإنسان في قوله ولغته ولباسه ومعتقداته، وتُنصب ذاتها مرجعاً للحقيقة الواحدة والوحيدة. غير أن احتكار الحقيقة لا يستوي دون إفقار المجتمع بشكل شامل يُفنع به لا يعرف الحقيقة، وبأن معرفة الحقيقة اختصاص من شأن السلطة ومن شأن السلطات الأخرى التي تناصر هذه السلطة. وما ثقافة الفقر التي يزرع تحتها بعض الشعوب العربية إلا أثر لمراجع مهيمنة تدعي امتلاك الحقيقة. وثقافة الفقر هذه تستبين في حياة فقيرة بالمعنى الاقتصادي، وفي حياة لا تقل فقراً على المستوى الثقافي والقيمي.

هكذا تبدأ الرقابة فعلاً إدارياً - تقنياً، وتنتهي إلى إنسان مسلوب الإرادة والمحكمة. وعن هذا الإنسان يولد المجتمع المتماثل أو المجتمع - القطيع، حيث كل إنسان يحاكي غيره، والكل يحاكي مرجعاً خارجياً. ومع أن

مبدأ المحاكاة وثيق الصلة بالآداب والفنون، فإنّه في معناه السطحي المتسرّ وثيقٌ بأمرٍ كثيرة، تبدأ بالمواطن المقهور والحزب السياسي المغلّق والإعلان التلفزيوني الشهير: فالمواطن المقهور يراقب ذاته، مُمثلاً إلى آخر يراقبه؛ وعضو التنظيم يحترم الرقابة العليا؛ والمستهلك يراقب الدعاية التي تراقبه، ويعمل على الأخذ بما تقترحه عليه. إنّها مرتببة صارمة باهظة، ترى ولا تُرى؛ وما لا يرى أكثر نفاذاً وسطوةً: فالتلميذ المقموع النجيب يحاكي أستاذه العارف المكين، أي يراقب ذاته قبل أن يراقبه أستاذه المفترض؛ والموظف المختزل يحاكي موظفاً أعلى؛ والمستهلك يرى في صاحبة الإعلان فردوساً مفقوداً. ولم يكن عبد الرحمن الكواكبي مخطئاً حين تحدّث عن المستبدّ وتابع المستبدّ، وأبصر في الآخر سوءاً وعنفاً يفوقان سوء سيده وعنفة!

تأخذ السلطة المستبدّة بمبادئ الرقابة القهرية الموسّعة؛ ويُعلن المجتمع المقموع عن موته في مبدأ الرقابة الذاتية الموسّعة التي تصبح طبعاً، مؤكّدة مبادئ التناظر والاختزال والتماثل، ونافرةً من مقولات التعدّد والتنوع والتناقض. وفي الحالات كلّها، يكون الإبداع مستحيلاً: مستحيلاً في اللحظة الأولى بسبب سطوة الرقابة، ومستحيلاً في اللحظة الثانية بسبب طبيعة المجتمع المختزل القائم على المحاكاة والتقليد والاتباع. وهذا ما يعطي المبدع «رديلتين»: رديلة أولى صادرة عن مخيلته التي تتعامل مع الواقع بصيغة المتعدّد، أي تقترح واقعاً آخر غير الواقع المعيش؛ ورديلة ثانية صادرة عن المغايرة، ذلك أنّه لا يحاكي غيره بل يلوذ بذاته ويفعل ما لا يفعله غيره. تمكن الإشارة هنا إلى أمرين: الأول هو اجتهاد الشيخ الراحل «ابن باز» الذي ساوى بين الإبداع الأدبي والحدائق والمروق. والثاني يردّ إلى احتقار بعض رجال الدين، في بعض أزمنة القرن الماضي، لغة الرواية والصحافة لأنّها انزاحت عن لغة مقرّرة نصبت ذاتها مرجعاً لغويّاً أعلى.

هناك دائماً المرتبة، إذن، سياسية ولغوية واجتماعية، تقترح قاصراً، وتقترح مَنْ يقوم على شؤونه. بل إنّ الرقابة القهرية قادرة على «التحرر» من زمانها والانتشار فوق أزمنة مختلفة. وهذا ما يجعل مفكري عصر التنوير العربي لا يحظون باحترام «إسلام العولمة»، الأمر الذي يُشعل النارَ بجزء من التراث العربي عثر على رقابة متأخرة ترى فيه نصّاً «مريضاً» أو «مستورداً».

الرقابة وإخفاق الدولة الوطنية

تهدف الرقابة إلى إلغاء السياسة، وإلى تعطيل المجتمع بتعطيل حياته السياسية. ومن المساوي أنّ نظاماً وطنياً ونموذجياً في وطنيته، مثل النظام الناصري، عمّم الرقابة، ونزّه السلطة، وسوى النقد بالخيانة، والتمرد على الرقابة بالتخوين. وجاء بعده النظام الساداتي، فتخلّى عن فضائل النظام الناصري واكتفى بالرقابة، لكنّه أعطى النقد صفةً تُنوس بين الخيانة والكفر؛ صفةً انتقاليةً أفضت، لاحقاً، وفي مناخ مختلف، إلى التكفير. ولعلّ تأمل دلالات التخوين والتكفير يظهر بجلاء معنى الرقابة الموسّعة، التي تنتهي بتدمير البشر ومصادرة حياتهم، وصولاً إلى تدمير الوطن كلّهُ.

تشهد الرقابة على إخفاق الدولة الوطنية، أو على فشل دولة الاستقلال الوطني. فمن المفترض، نظرياً، أن يكون الاستقلال مدخلاً إلى الحرية والإبداع وتحقيق الذات الإنسانية الحرة. غير أنّ ما جرى ذهب في اتجاه معاكس، متقهراً عن زمن السيطرة الاستعمارية، لا بمعنى القول بفضائل الاستعمار (فلا فضائل له قط) بل بمعنى الانحسار المترجّ للفضاء الشعبي الذي تكوّن في شروط التصدي للاستعمار. فقد كان هذا الفضاء، ونسباً لمتفاوتة، هو الموقف التاريخي الحديث الذي وُلدت فيه الحركة الشعبية، وظفر فيه المجتمع باستقلال ذاتي نسبياً. بيد أنّ هذا الحراك، الذي جعل من السياسة أمراً جماعياً، ما لبث بعد الاستقلال أن أخذ بالضمور والتلاشي، منسحباً أمام «الطقس السياسي» المغلق، الذي يؤكّد السياسة اختصاصاً متعالياً تنفرد به النخبة الحاكمة.

لقد وُلدت الحداثة العربية في زمن مقاومة السيطرة الاستعمارية، فظهرت الصحف والأحزاب والرواية، إلخ... لكنّ ما ظهر ما لبث أن تداعى، لا بسبب ردائل الحداثة والتغريب، بل بسبب الصراع القديم والمتجدّد بين الأحادي والمتعدد. فإذا كانت السياسة هي الحداثة، وقد عمّمت اجتماعياً، فقد طوى «الطقس السياسي» الحداثة وهو يمحو السياسة ويتطير من التعابير السياسية، مرتاحاً إلى صيغة «الوالي والرعية». والحال في المعرفة لا يختلف منذ أن آمن البعض بأنّ المعرفة تكفي بالمرور واللغة والإيمان، ولا تحتاج المعارف الحديثة والمتجدّدة، ومنذ أن أصبح «العلم» سلطوياً، أي تقاس أسئلته وحجائته بأسئلة وحاجات السلطة عوضاً عن أن يكون علماً وطنياً يردّ على حاجات الوطن والمجتمع.

سلطة الحياة في مواجهة حياة السلطة

المتعدّد نقيضٌ للرقابة والفكر الرقابي. والمتعدّد هو المتجدّد. والمتعدّد هو ما لا يستسلم إلى الموت لأنّ في تجدّده ما يَسْتُولد الحياة. ولم تكن الرواية، على سبيل المثال، ممكنةً دون التعدّد الذي يَصُوغ علاقاتها: إذ يوجد الإنسانُ في صيغة الجمع، وتحوّل اللغة إلى لغات، ويقف القارئُ أمام نصّ يدعوهُ إلى اجتهادٍ خاصٍّ به. ولم تكن الروايةُ قابلةً للاستمرار خارج الأشكال المتعدّدة التي تحتاجها وتناهى بها عن شكلٍ معطى لا يَعْرِف الحراك. فقد بدأ نجيب محفوظ، مثلاً، برواية تاريخية، ووصل إلى الثلاثية، ثم تجاوزها في رواية الفرد المغترب، ومرّ بالرواية الرمزية، وانتقل إلى أعمالٍ تتضمّن الأسطورة والحكاية والأمثلة. كان في تعدّديته، على مستوى الشكل والمضمون، يَنقُض البنية السياسية التي تأتي بوعود مختلفة ثم تستقرّ في شخصية «الفتوة» الذي يَحْتكر العدل لذاته ويرمي بالظلم على الآخرين. ولا توجد اللغة العربية اليوم إلا في تعدّديتها، التي تَحْمِل النثر والشعر واللغة اليومية واللغة المدرسية المنقطعة عن الحياة، وتوجد أيضاً في شكلها المقدّس الذي جاء به القرآن الكريم. لم يستطع أحدٌ اختصار اللغة العربية إلى لغة واحدة، لأنّها تعبّر عن الإنسان في عفويّته وحرّيته وفي الشرط المشخّص الذي يعيشه.

يَبْدُ أنّ الأنظمة العربية لا تُقْبَل بمنطق الحياة، تاركةً شعوبها تتخلف عن هذه الحياة، وتاركةً الوطن العربي كلّ يقف خارج التاريخ. وحتى حين تأخذ هذه الأنظمة بمنطق التعدّد، فإنّها تَحْشُرهُ في صيغ تليفونية تُلغّي معنى التعدّد: كأنّ يؤمّن الرئيس السادات بـ «الليبرالية الاقتصادية» دون «الليبرالية السياسية»، وأنّ يتمّ «الانفتاح» على مستوى الاقتصاد ولا يتمّ على مستوى الثقافة، وأنّ تختصّ صفة «المستورد» السلبية بالفكر والثقافة والسياسة دون أن تحيل على المواد الاستهلاكية والعسكرية والأحلاف السياسية، وأنّ يشير «العيّب» إلى الآداب والفنون ولا يردّ إلى السخف الإعلامي والإعلاني والفروق الفاحشة بين الطبقات.

هكذا تذهب الرقابة إلى الاتجاه الذي يجب، منطقياً، ألا تذهب إليه: إلى الفقراء والبسطاء والمبدعين الصادقين والمدافعين عن حقوق المجتمع والمفكرين الذين يطرحون أسئلة صحيحة، وإلى بقايا الأحزاب السياسية التي لا تزال تؤمّن بمستقبل عربي أفضل. وتغفل الرقابة عن صناعة إتلاف العقول، وعن المضاربين والمستغلين والمقاولين وكلّ الذين يعبثون بصحة الشعب. وهذا القلب صورة عن انتصار سلطة اللامعقول، أو سلطة الهزيمة، أو سلطة خروج العرب من التاريخ. ومع ذلك، فإنّ في سلطة الحياة ما يقوِّض حياة السلطة؛ ذلك أنّ المتعدّد القائم في الأولى ينتقم دائماً من الأحادي الذي يلازم الثانية!

دمشق - عمان

فيصل درّاج

كاتب فلسطيني بارز.